

## أشكال الحكومات

تقسم أنواع الحكومات أو أشكالها حسب عدة معايير: معيار الخضوع للقانون، معيار رئيس الدولة (كيفية توليه السلطة)، ومعيار مصدر السيادة

أولاً: تقسيم الحكومات من حيث خضوعها للقانون

تقسم إلى: الحكومة الاستبدادية، والحكومة القانونية.

أ- الحكومة الاستبدادية: هي التي لا يخضع فيها الحاكم لأي قانون، بل تعد إرادته المصدر الأساسي للتشريع. تهدر الحريات العامة كلياً بسبب غياب الضمانات القانونية. رغم التشابه بين الحكومة الاستبدادية والبوليسية في عدم التقيد بالقانون واستخدام الوسائل القمعية، إلا أن الاختلاف بينهما يكمن في الهدف؛ فالاستبدادية تخدم مصلحة الحاكم، بينما تهدف البوليسية - رغم تجاوزاتها - تهدف لتحقيق المصلحة العامة.

ب- الحكومة القانونية: وهي الحكومة التي تلتزم بتطبيق القانون ولا تقوم بتعديله إلا عبر الإجراءات الدستورية. تنقسم إلى:

- الحكومة القانونية المطلقة: تتركز السلطة في يد شخص واحد، لكنه يعمل وفق قوانين محددة.
- الحكومة القانونية المقيدة: توزع السلطة بين جهات متعددة تراقب بعضها (كما هو الحال في الأنظمة الدستورية أو تلك التي تطبق مبدأ الفصل بين السلطات).

ثانياً: تقسيم الحكومات من حيث رئيس الدولة

أ- الحكومة الملكية: يقوم نظام الحكم على الوراثة، ويتولى الملك الحكم مدى الحياة. يعتبر الملك غير مسؤول من الناحية الجنائية والسياسية، باعتبار أن ذاته "مصونة".

ب- الحكومة الجمهورية: الرئيس ينتخب من قبل الشعب أو البرلمان أو لجنة انتخابية لفترة زمنية محددة، ويكون مسؤولاً سياسياً وجنائياً في حالات معينة. كلما كان الانتخاب مباشرة من الشعب، زادت سلطاته. أبرز الفروق بين النظامين:

- الحكم في الملكية وراثي، وفي الجمهورية يتم عبر الانتخاب.
- الملك لا يُحاسب غير مسؤول لا سياسياً ولا جنائياً، بينما يُمكن محاسبة الرئيس.
- الملك غالباً ما يكون محايداً سياسياً، أما الرئيس فيعتمد على دعم الأحزاب للوصول إلى الحكم.

ثالثاً: تقسيم الحكومات من حيث مصدر السيادة

تقسم على الحكومة الفردية، حكومة الأقلية، وحكومة الأغلبية.

أ- الحكومة الفردية: تتركز السلطة فيها بيد شخص واحد. أنواعها:

- ملكية استبدادية: لا يخضع الحاكم للقانون.
- ملكية قانونية مطلقة: يلتزم الحاكم بالقانون لكن يملك حق تعديله.
- ملكية دستورية: الحاكم يعمل ضمن إطار دستوري مع توزيع للسلطات.
- حكومة دكتاتورية: الحاكم يستولي على السلطة بزعم تمثيل الشعب، ويعتمد على الإعلام والدعاية.

- دكتاتورية ثورية: تسعى لتغيير جذري في النظام السياسي والاجتماعي (مثل لينين وستالين).

ب- الحكومة الأرستقراطية أو الأقلية: تُمارس السلطة من قبل فئة معينة، مثل طبقة الأغنياء أو حزب واحد. هذا النوع من الأنظمة كان منتشرًا في اليونان وروما القديمة، ولا تزال له مظاهر في بعض دول أمريكا اللاتينية.

ب- الحكومة الديمقراطية: يكون الشعب هو صاحب السلطة والسيادة، نشأت في أثينا وروما، وتطورت بعد الثورات الكبرى كالثورة الفرنسية والأمريكية.

أنواع الديمقراطيات: ديمقراطية ليبرالية (فنية). - ديمقراطية اجتماعية. - ديمقراطية ماركسية.

- ديمقراطيات شعبية (في الدول ذات التوجه الاشتراكي سابقاً).

المراجع:

1. بوالشعير، سعيد، المرجع السابق.
2. جمال الدين سامي، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
3. بسيوني عبد الله عبد الغني، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997.
4. أحمد الخطيب نعمان، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، ط3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006.